المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

تقدير موقف

خيـــــارات ليبيا

الدوحة، حزيران/يونيو– ٢٠١١

تقدير موقف

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

خيارات ليبيا .....

مخاطر ذات بعد داخلي: ١

أوّلاً: شرعية التمثيل ١

ثانياً: افتقاد المؤسساتية: ٢

ثالثاً: الغطاء العربي ٣

مخاطر ذات بعد دولي: ٣

البعد العربي: ٥

انطلقت ثورة ١٧ شباط/فبراير متأثّرةً بنجاح ثورتيْ تونس ومصر. وحاول شباب ليبيا محاكاة النّموذجين السلميّين السابقين، لكن سياسة النّظام الليبي بقمْعها عسكرياً، والتصدّعات التي حصلت في بنيته عقب انطلاقتها أنتجت ظاهرة ثوريّة مختلفة تجلّت في وجود معارضة شعبيّة مسلّحة هدفُها مواجهة خيار النّظام وأُدها عسكرياً.

ونظراً لاستهداف كتائب القذافي للمدنيّين، وغياب مبادرة عربية باستثناء تفويض مجلس الأمن لفرض منطقة حظْر جوّي فوق ليبيا، صدر قرارٌ أممي تحت عنوان "حماية المدنيّين"، ما أضفى بعداً جديداً على الواقع العربي، تجلّى في صورة تدخّل دولي عسكري ضدّ نظام القذّافي. وانحصر هذا التدخّل في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١ في حلف الناتو الذي تولّى القيادة الكاملة للعمليّات العسكريّة في ليبيا، وتجاوز حدود قرار مجلس الأمن بالحظر الجوّي وحماية المدنيّين إلى حدّ استهداف القذافي شخصياً واستخدام أدواتٍ جديدة.

تدلّل المعطيات العسكريّة من جهة والمواقف الدوليّة من جهة أخرى على أنّ مرحلة نظام القذّافي في حكم المنتهية واقعيًّا. بيْد أنّ المرحلة المقبلة لا تزال غير واضحة المعالم لعدم وجود قوّة عسكريّة ليبيّة منظّمة واضحة الولاء، وترتيبات سياسيّة قانونية جدّية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصّةً فيما يتعلّق بشكل النّظام السياسي المقبل. وهو ما يجعل الوضع في ليبيا ينطوي على العديد من المخاطر، خصوصًا في شأن دور القوى الدولية الفاعلة ومدى تأثيره مستقبلاً في موقع ليبيا الجيو-ثقافي عربيًّا، ودورها السّياسي في قضايا العالم العربي المركزية. وتتجلّى هذه المخاطر في ما يلي:

مخاطر ذات بعد داخلي:

أوّلاً: شرعية التمثيل

رغم اعتراف العديد من الدول بالمجلس الوطني الانتقالي ممثّلاً للشّعب الليبي أو ممثّلاً شرعياً وحيداً له وإجراء الاتّصالات معه، إلاّ أنّ الكثير من الغموض لا يزال يكتنف الواقع الدولي عمّا ستؤول إليه الدّولة الليبية بعد سقوط القذافي؛ خاصّةً أنّ أفكار المجلس وبرامجه لم تحصلْ على توافقٍ وإجماع وطني ليبي وخصوصًا في مدن الغرب المنتفضة. إضافةً إلى وجود تباينات سياسيّة عدّة بين المجلس الوطني وائتلاف شباب ١٧ شباط/فبراير، واتّحاد شباب الثورة وغيرهما من المبادرات الوطنيّة.

وتقوم على الأرض مبادراتٌ ثوريّة مسلّحة عديدة تتراوح بين مستويات المدينة والناحية، ولكن لا توجد قيادةٌ موحّدة ذات استراتيجيّة واضحة لتحرير طرابلس وذات علاقة واضحة مع المجلس الوطني الانتقالي الذي انشغل كثيرًا بالعلاقات الدولية.

قدّم المجلس الوطني الانتقالي مقترحَ "خارطة طريق" ينصّ على إقامة حكومة تصريف أعمال مؤقّتة يختارها المجلس بعد سقوط القذافي. وتضمّ بالإضافة إلى ممثّلي المجلس شخصيّاتٍ عسكريّة وتكنوقراطية عملت في النّظام السّابق إلى جانب شخصيّة قضائية من المحكمة العليا. يدعو بعدها إلى مؤتمر وطني عام يندمج معه المجلس الانتقالي، وينحلّ فيه عمليًّا. وتكون مهمّة المؤتمر الإعداد لدستور ليبي جديد في غضون أربعة أشهر. وتُجرى بعده انتخاباتٌ برلمانية بإشراف دولي. وينتخب البرلمان الجديد رئيس الدولة، الذي يختار رئيس الوزراء ليشكّل الحكومة الوطنية.

للوهلة الأولى، تبدو خارطة الطريق واقعيّةً لجهة تنظيم مرحلة ما بعد القذّافي، لكنها تنطوي على إشكاليّات عميقة. فالمجلس الانتقالي تمّ تشكيله بسرعة للحاجة إلى عنوان سياسي بديل لسلطة القذافي، ولم يقم بطرق تؤهّله لكي يحكم. كما أنّ مقياس الشرعيّة الشعبية لم يختبر واقعياً بعد، باستثناء اكتسابه الشرعيّة الدولية اللازمة لمحاصرة نظام القذافي وطلب العوْن.

المشروعيّة مسألة سياسيّة وقانونية، والمجلس الوطني الانتقالي مطالَبٌ بحسم هذه المسألة من خلال العمل على إنتاج صيغة موحّدة تؤطّر جميع القوى الفاعلة المنضوية تحت لواء الثّورة أو التّابعة لها كائتلاف شباب ١٧ شباط/ فبراير والمجلس العسكري ووحدات الثوّار المقاتلة في كافّة المناطق، وخاصّةً في الغرب، ثم الدّعوة لمؤتمر وطني.

ثانياً: افتقاد المؤسساتية:

تميّزت ليبيا في عهد القذافي عن سائر المنظومة العربية بعدم استيفائها التّعريف الإجرائي للدولة المتمثّل في العقد السّياسي (الدستور) و البنية البيروقراطية المؤسّساتية (الجيش، البرلمان، الأمن، الشرطة) إضافةً إلى غياب البنية السّياسية والاجتماعيّة خارج النّظام (الأحزاب والنّقابات وغيرها من المؤسّسات). ويشكّل هذا تحدّيًا كبيرًا للمجلس الوطني خلال المرحلة الانتقاليّة لجهة إنضاج مؤسّسات سياديّة كالجيش الوطني والأمن والوزارات المختلفة، إضافةً إلى تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسيّة على اختلاف

التوجّهات؛ وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظّمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذّافي.

ثالثاً: الغطاء العربي

باستثناء دولة قطر والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ومؤخّرًا دولة الإمارات العربيّة المتحدة، لم تعترف أيّ دولة عربيّة بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا حتّى تاريخه. ويمكن الارتكاز في تفسير هذا السّلوك إلى الاختلالات البنيويّة التي تعانيها الأنظمة العربيّة نتيجة للواقع العربي الجديد وما تمخّض عنه من ثورات وحركات احتجاجيّة. غير أنّ هناك دولاً عربية قد تكون بعيدة عن هذا الواقع، كالمملكة العربية السعودية وبعض الدول الخليجية، لكنها وبالرغم من عدائها المعلن لنظام القذافي إلاّ أنها لم تطوّر موقفًا واضحًا لجهة الاعتراف بالمجلس الانتقالي. وبالرغم من أنّ تخوّف هذه الدول من الإقدام على مثل هذه السوابق التي قد يتمخّض عنها تداعياتٌ مستقبليّة يفسّر عدم قيامها بهذه الخطوة، إلاّ أنّ حراك المجلس المبادر تجاه الدّول العربية لا يزال هو الآخر محدودًا وهشاً رغم أهميّة "الشرعيّة" العربيّة في ترتيب المرحلة المقبلة بعد سقوط النظام. لذلك فالمجلس مطالَبٌ بإنتاج فاعلية اتّصاليّة ودبلوماسية للاعتراف به عربيًّا، وقد يكون المدخل الأمثل من الدّول التي نجحت فيها الثّورات الشعبية كتونس ومصر.

مخاطر ذات بعد دولي:

تتجلّى المخاطر ذات البعد الدولي على مسار الثورة الليبية في مصالح الدّول التي انخرطت في مساعي الثوّار للإطاحة بالقذافي والتي أوجدت عاملاً عسكريًّا على الأرض، ينظر إليه على أنّه عامل رئيس ومهمّ في تغيير النظام. رغم أهميّة العامل الإنساني والقيمي، إلاّ أنّ العلاقات الدوليّة لا تعترف به محدّداً رئيساً لسلوك الدول إنّما بما تقتضيه مصلحتها القومية. انطلاقًا من ذلك، نجد تعريفاتٍ مختلفة للمصالح الدولية في سلوكها تجاه ليبيا. وتولي هذه المصالح أهميّة أكبر ممّا توليه لإرساء نظامٍ مدني ديمقراطي، خاصّةً في فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأميركية وإيطاليا.

والجدير بالذكر أنّ هذه الدول كانت قد بدأت بعد عام ٢٠٠٤ عمليّة انفتاح كبير في اتّجاه نظام القذافي الذي أتاح لها فرصًا استثماريّة عدّة وخاصّةً في مجال الطاقة. ولذلك تنظر هذه الدّول إلى قطاع الطاقة في ليبيا على أنّه ركيزة أساسيّة في استراتيجياتها الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة؛ على اعتبار أنّ معظم

هذه القوى كانت قد عانت من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وستجد في تدفّق شركاتها الاستثمارية فرصةً لزيادة مواردها الاقتصاديّة ومعدّل نموّها بما يجذب النّاخبين في الانتخابات التي تواجه معظم قادة هذه الدول. وقد تعادل نظرتها الاقتصادية إلى النفط "الليبي" كما لو كان اكتشافاً للنّفط في أوروبا، وذلك للميزات النسبيّة والنوعية التي يتميز بها النّفط الليبي، وأبرزها:

- تنتشر حقول النفط على السّاحل الليبي، ولا يفصل بينها عوارض، ما يجعله قريباً من أسواق النفط الأوروبية شمال المتوسط.
- يستخرج من آبار قليلة العمق وبإنتاجيّة عالية ومنخفضة التكاليف.
- يتميز بجودته ونقائِه، ما يجعله من أفضل أنواع النّفط عالميًّا، إضافةً لاحتوائه على نسبة قليلة من الموادّ الكبريتية وهو ما يجعله صالحًا لمحرّكات الاحتراق الداخلي.

ويقدَّر إنتاج النّفط الخامّ في ليبيا (قبل بداية الثورة) بنحو ١.٨ مليون برميل يوميًّا، ويتوقّع الخبراء أنْ يصل إلى ٣ مليون برميل يوميًّا خلال السنوات الثلاث المقبلة، ولكنه يحتاج إلى استثمارات؛ الأمر الذي يجعل الشركات الغربية تفكّر في ضمان عقود استثماريّة طويلة الأجل، خاصّةً في ظلّ وجود بعضها في هذا المجال منذ سنوات، حيث تعتبر شركة "إيني" الإيطالية أكبرَ مستثمر أجنبي في قطاع النفط في ليبيا. ووصل إنتاج الشركة من النفط الليبي قبيْل بدء العمليات العسكرية إلى ٥٥٠ ألف برميل يوميًّا. وكانت الشّركة الإيطالية قد أعلنت عن رغبتها في استثمار ١٤مليار دولار خلال السّنوات العشر المقبلة لتعزيز قدرة ليبيا التصديريّة من الغاز الطبيعي لتزويد أوروبا.

وتُعتبر شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية من الشركات النّشطة جداً في ليبيا، حيث تقدّمت إلى مرحلة الحفر في أحواض سرت وغدامس القريبة من تونس بعد توقيع اتّفاق تبلغ قيمته ملياريْ دولار مع المؤسّسة الليبية الوطنية للنّفط في سنة ٢٠٠٧. وكانت الشّركة قد قرّرت حفْر نحو ١٨ بئراً استكشافية جديدة. كما توجد في ليبيا شركاتٌ نفطيّة كبيرة مثل «شتات أويل هايدرو» و«أوكسيدنتال بتروليوم» و«أو.إم.في» و«كونوكو فيليبس» و«هيس كورب» و«ماراثون» و«شل» و«إكسون موبيل» و«وينترشال» التابعة لـ«باسف للكيماويات».

ويمكن تلمس غياب الشّركات النفطية الفرنسيّة الكبرى مثل "توتال" عن قائمة الشّركات العاملة في ليبيا، الأمر الذي ربّما يفسّر موقف فرنسا المندفع، بعد أن شكّل القذافي عائقًا لنفوذها في أفريقيا واتّسمت علاقتها معه بنوع من الاضطراب والعدائيّة. ولم تتمكّن فرنسا من الاستثمار في ليبيا إلاّ في المجال التّنموي فقط. أمّا تركيا التي حسمت موقفها خلال الأسابيع الأخيرة في اتّجاه ضرورة رحيل القذافي وبدأت في إجراء اتّصالات مع المجلس الوطني الانتقالي تُوّجت بزيارة مصطفى عبد الجليل إلى أنقرة في ٢٤ أيار/مايو الماضي والاعتراف به ممثّلاً للشّعب الليبي، فقد كان هدفها محاولة إثبات الوجود التركي في ليبيا في المرحلة المقبلة وضمان استثماراتها الاقتصاديّة التي تقدَّر بنحو ١٥ مليار دولار. وكانت قد أعدّت خططاً مشتركة مع نظام القذافي لبرنامج استثماري تصل قيمته إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السّنوات العشر المقبلة.

ورغم التّنافس بين فرنسا وتركيا في ليبيا، إلاّ أننا نجد تقاطعاتٍ في المصالح بين الجانبين، أبرزُها أنّ تركيا لا ترى في النّفط الليبي عاملاً جاذبًا نتيجة قربها الجغرافي من مناطق إنتاجه في الخليج العربي والعراق وبحر قزوين ولن تزاحم فرنسا في هذا المجال. لذلك تركّز تركيا على أن يكون لشركاتها في قطاع التّشييد "الحصّة الأكبر" من إعادة إعمار ليبيا بعد القذافي، مع التنويه أنّ ١٦٠ مشروعًا استثماريًّا تركيًّا في ليبيا قد دخل حيّز التنفيذ منذ عام ٢٠١٠. وعليه فإنّ التنافس بين هذه الدّول، ورغبتها في تعظيم مصلحتها؛ الذي تُرجم بزيارات العديد من المسؤولين الغربيّين إلى بنغازي؛ يشكّل عاملاً خطرًا على استقلاليّة القرار الليبي، خاصّةً في ظلّ وجود ما اصطُلح على تسميتهم "مستشارين" عسكريين وسياسيين في المناطق الخاضعة للثوّار. فهذا النّفوذ الاقتصادي والوجود السّياسي والعسكري / الأمني الميداني سيساهم في إنتاج مدخلات بنيوية عميقة في آليّات عمل النظام المستقبلي بما قد يعيق إنتاج الدولة المتحكّمة في مواردها والقادرة على صياغة توجّهاتها وفق مصلحتها الوطنيّة وبمعزل عن مصالح هذه القوى.

البعد العربي:

هذا البعد هو الأخطر على اعتبار ضرورة تحديد توجّه ليبيا الاستراتيجي ومسارها في عمقها العربي وقضاياه المركزيّة وخاصّةً القضيّة الفلسطينية. مردّ التخوّف الحالي ينبع من عدّة أسباب في مقدّمتها غياب موقف واضحٍ للمجلس الوطني الانتقالي يحدّد هذا المسار. وهنا يجب الوقوف عند قضيّة ذات أهميّة بالغة، تتجلّى في ظهور سلوك قد يكون مشتركاً بين الأنظمة والمعارضات العربية، وهو استخدام استعطاف الغرب من خلال مدْخل "أمن إسرائيل"، وقد تكرّرت هذه الحالة في مشاهدَ عربية عدّة بين الأنظمة والمعارضة.

وفي الحالة الليبية، ترجمتها تصريحات القذافي ونجله سيف الإسلام في أنّ زوال النظام يعني الفوضى والتطرّف و"القاعدة"، ما سيهدّد أمن البحر المتوسّط وأمن إسرائيل. في المقابل، كانت هناك إشاراتٌ سلبيّة من قبل بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي والمعارضة الليبيّة في الغرب للاتّصال بشخصيات – تعرّف نفسها مدافعةً عن إسرائيل – وكانت مقرّبة من العقيد القذافي ونجله سيف الإسلام بهدف حشد الغرب إلى جانب الثوّار. ومن أبرزها الكاتب الفرنسي الصهيوني برنارد هنري ليفي الذي زار بنغازي عدّة مرّات، والتقى بشخصيات قياديّة في المجلس الوطني الانتقالي. وكان له دورٌ في بلْورة الموقف الفرنسي المندفع تجاه الثّورة في ليبيا التي ستنتج نظامًا "معتدلاً"، إلى حدٍّ اعتبر فيه ليفي شعارات الثوّار ضدّ إسرائيل "إرث القذافي". ورغم نفْي المجلس، إلاّ أنّ ليفي صرّح بأنّه نقل رسالةً إلى نتنياهو مفادُها أنّ "النظام الليبي المقبل سيكون معتدلاً ومناهضًا للإرهاب، يهتمّ بالعدالة للفلسطينيّين وأمن إسرائيل". ورغم نفْي المجلس الانتقالي "التفكير" في إقامة علاقات مع إسرائيل، إلاّ أنّ ذلك لا يُعتبر مؤشّرًا ذا دلالة استراتيجيّة، ما ينطوي على مخاطرَ عديدة في ظلّ تأثير العامل الدولي خلال الثورة.

لقد ثبت أنّ التأثير الأجنبي الذي يمُسّ بالسّيادة الوطنية والالتزام بالقضايا العربية يؤدّي إلى تقوية الهويّات السياسيّة الفرعيّة على حساب الهويّة الوطنية. لقد رأينا ذلك في لبنان، ولاحقًا في العراق. وتنظر الدول الغربيّة إلى المجلس الوطني الانتقالي من منظور مصالحها، لذلك فإنّ المجلس الانتقالي يوجد في الموقع الأقوى وعليه تحديدُ خياراته الاستراتيجيّة، حيث أنّ الثورة تهدف إلى استبدال القديم بنمطٍ أكثر حداثة. إلاّ أنّ الحالة في ليبيا مختلفة، فهي مطالَبة بإعادة إنتاج النظام وبناء الدّولة القائمة على المؤسّسات والحاضنة لجميع الاختلافات السياسيّة. وربّما تكون الحالة الليبيّة أكثر يسراً من غيرها، نظراً لأنّ المجتمع الليبي متجانسٌ إلى حدٍّ كبير ثقافيًّا ودينيًّا، ويشترك في بنيته الاجتماعيّة التقليدية، لكنه يفتقد إلى نمط الحكم الحديث الذي يقود إلى الدّولة المدنيّة، الملتزمة بعمقها العربي وقضاياه.

لقد عانى الشّعب الليبي الكثير جرّاء القمْع والتهميش. وقد اكتشف نفسه واكتشفه العالم في خضمّ النّضال الوطني ضدّ الاستعمار الإيطالي، والآن ضدّ نظام العقيد القذافي. وقد حمل السّلاح ليتحرّر. وهو قادرٌ بقواه الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة على بناء الدّولة والاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه.